

وقوله حتى تعلم القاها الا ان بينهما وقام وجهين
احدهما ان الرفع في البيت الاول نشاذ لكون الرفع
مذكور في الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه وهذا
قول المصيرين واوجبوا ذلك حتى راسها بالرفع
ان تقولوا ما قول والثاني ان النصب في البيت الثاني
من وجهين احدهما العطف والثاني ان ضمها للعالم
على شرطية التفسير وفي البيت الاول من وجه واحد
واذا قلت قام القوم حتى زيد قام جاز الرفع والضم
دون النصب وكان ذلك الرفع او ضمها الاستدلال
والثاني في العطف والثالث ان ضمها الفعل والحكمة التي
بعده خبر على الاول ومؤكد على الثاني كما ان ذلك
الخفض واما على الثالث فتكون الجملة مفسرة وزيد
بعض المغاربة انه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد
بالخفض ولا بالعطف بل بالرفع او بالنصب باضمار
لان من منع جعل ضربت توكيد الضربت القوم قالوا
جاز الخفض في حتى تعلم لان ضمير القاها المنصبة
ولا يجوز على هذا الوجه ان يعذر انه للفعل والحكمة
الواقعة بعد حتى الابتدائية بخلاف المزاج وان
زعموا انها في محل جر محتى وبردة ان حروف الجر لا تدخل
عن العمل وانما تدخل على المفسرات او ما في تاويلها
وانهم اذا وقعوا بعدها ان كسروها فقولوا امرضا

حتى

حقا انهم لا يدرونه والقاعدة ان حرف الجر اذا دخل على
ان فتحت ضميرها نحو ذلك بان اسم هو الحق حيث
وهي تقول حوت وفي الثاني الضم تشبيها بالفاتي
الاضافة الى اجل كلا اضافته لان اثرها وهو الرفع
لا يظهر والكسر على النقا الساكنين والفتح للتحفيف
ومن العوامس بعض حيث وقراءة من قرأ من حيث لا يعلم
بالكسر تختمها وتختل لغة البناء على الكسر وهي للمكان
انما قالوا الا خفض وقد تدل الزمان والقالب كونهما
على ان نصب على الظرفية او خفض بمن وقد خفض بغيرها
تقولوا في حيث الغت رحلها ام قشتم وقد تقع
مفعولها وفاقا للفارسي وحمل عليه الله اعلم حيث جعل
رسالته اذ المعنى انه سبحانه وتعالى يعلم نفس المكان
المستحقا لوضع الرسالة فيه لاشياء في المكان وناصبها
يعلم محذوف فاعده هو لا علمه باعلم لا علم نفسه لان الفعل
التفصيل لا ينصب المفعول به فان اولته بعالم جاز
ان ينصبه في راي بعضهم ولم تقع اسما لان خلافا لابن مالك
والاولى له في قوله
ان حيث استقر من انقار اعين حمى فيه عزق واما ان
جواز تقدير حيث خبر وحمى اسما فان قيل يودي الى
جعل المكان حيا في المكان قلنا هو نظير قولك ان
في مائة دار زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة